

تغييرات لصالح المطورين في متجر تطبيقات «أبل» امتثالاً لقواعد أوروبية



أ ف ب))

أعلنت «أبل» الخميس تغييرات على متجر التطبيقات الخاص بها، بعدما اتهم الاتحاد الأوروبي الشركة المصنعة لهواتف «آيفون» بخرق القواعد الرقمية الجديدة التي وضعها الاتحاد.

وقال الاتحاد الأوروبي إن قواعد المتجر الافتراضي التابع للشركة الأميركية العملاقة منعت مطوري التطبيقات من توجيه المستهلكين بحرية إلى طرق بديلة للدفع، ما يجعل «أبل» أول شركة تقنية على الإطلاق تواجه اتهامات بانتهاك (DMA) قانون جديد يُعرف بقانون الأسواق الرقمية.

وأعلنت «أبل» أنها ستجري تغييرات بهدف الامتثال لقانون الأسواق الرقمية والاستجابة لمتطلبات المفوضية الأوروبية، وهي الهيئة التنظيمية المعنية بمكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي.

وقالت المفوضية الأوروبية في وقت سابق إن مطوري التطبيقات كانوا قادرين فقط على توجيه العملاء من خلال رابط في تطبيقهم يحيل على صفحة إلكترونية لإبرام أي عقود.

وأشارت المفوضية إلى أن «أبل» وضعت «قيوداً عدة» على المطورين كانت تمنعهم من التواصل والترويج للعروض

وإبرام العقود من خلال القناة التي يختارونها.

ماذا تغيّر؟

لكنّ «أبل» قالت الخميس إن المطورين في الاتحاد الأوروبي سيتمكنون اعتباراً من الخريف المقبل من «التواصل والترويج للعروض للشراء» أينما يريدون، على سبيل المثال، عبر سوق تطبيقات بديلة. وفي الإعلان الصادر الخميس، أوضحت الشركة الأميركية أن التغييرات ستضمن جدولاً جديداً بالرسوم على استخدام روابط خارج التطبيق للحصول على عروض ومحتوى. على سبيل المثال، سيتعين على مطوري التطبيقات دفع رسوم بنسبة 5% على مبيعات السلع والخدمات الرقمية التي تتم على أي منصة في غضون عام من تحميل المستخدم لأول مرة تطبيقاً ما مع القدرة على الربط بقناة مختلفة كموقع إلكتروني مثلاً.

خطر غرامات

ومن خلال تعديل شركات التكنولوجيا العملاقة منصاتهما امتثالاً لقواعد الاتحاد الأوروبي، فإنها تتجنب عقوبات طائلة. وينص قانون الأسواق الرقمية على ضرورة أن ينهي الاتحاد الأوروبي أي تحقيق في غضون عام من بدايته. وقالت المفوضية الأوروبية لوكالة فرانس برس إنها «ستقوم التغييرات المحتملة التي ستجربها أبل على تدابير الامتثال، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أي ردود فعل من السوق، خصوصاً من المطورين». وجاءت الاتهامات الموجهة إلى أبل بعدما أطلقت المفوضية تحقيقات في آذار/مارس بشأن أبل وميتا (مالكة فيسبوك وإنستغرام) وغوغل، بموجب قانون الأسواق الرقمية. وواجهت ميتا أيضاً اتهامات رسمية بانتهاك القانون نفسه في تموز/يوليو. ويمنح قانون الأسواق الرقمية شركات التكنولوجيا الكبرى قائمة بما يُسمح وما يُمنع فعله، في محاولة لزيادة المنافسة في المجال الرقمي. على سبيل المثال، يجب على هذه الشركات تقديم شاشات اختيار لمتصفحات الويب ومحركات البحث لمنح المستخدمين المزيد من الخيارات. ويمنح القانون الاتحاد الأوروبي سلطة فرض غرامات تصل إلى 10 في المئة من مبيعات الشركة الإجمالية في العالم. وقد ترتفع هذه النسبة إلى 20 في المئة في حال تكرار المخالفة. وتواجه أبل أيضاً عقوبات يومية تصل إلى خمسة في المئة من متوسط مبيعاتها اليومية العالمية إذا ثبت عدم امتثالها للقانون. وبلغت إيرادات أبل في العام حتى أيلول/سبتمبر 2023 ما مجموعه 383 مليار دولار.

تحالف عدالة التطبيقات» الذي يضم بين أعضائه شركة سبوتيفاي» The Coalition for App Fairness وأعلن السويدية العملاقة التي تواجها طويلاً مع أبل لحملها على فتح سوقها للمنافسة، الخميس رفضه الإعلان الصادر عن أبل.

وقال التحالف «مع تقديم هيكل رسوم جديد يتسم مجدداً بطابع مربك وتعسفي وذي كلفة باهظة، تواصل أبل التهرب من الامتثال وجعل المشهد الرقمي في أوروبا أكثر تعقيداً للمطورين وأكثر كلفة للمستهلكين».

معارك مع أبل

وليس أبل الشركة الوحيدة المستهدفة من قانون الأسواق الرقمية، إذ يتعين أيضاً على ألبابت، الشركة الأم لـ «غوغل»، وأمازون وميتا ومايكروسوفت وبايت دانس المالكة لتيك توك، الامتثال بدورها للقانون. وستنضم شركة «بوكينغ دوت كوم» العملاقة في مجال حجوزات السفر، إلى قائمة الشركات التي يطالها القانون في وقت لاحق من هذا العام، بينما تقوّم المفوضية أيضاً ما إذا كان يجب أن تواجه منصة «إكس» التابعة للملياردير إيلون ماسك القواعد نفسها أيضاً.

وكان متجر تطبيقات أبل مصدر خلاف مع الاتحاد الأوروبي، حتى قبل دخول قانون الأسواق الرقمية حيز التنفيذ في آذار/مارس من هذا العام.

فقد فرض الاتحاد الأوروبي غرامة مقدارها 1,8 مليار يورو (2 مليار دولار) على أبل بعد نتائج مماثلة خلص إليها تحقيق أُطلق في العام 2020 بعد شكوى من سبوتيفاي.

وقدمت أبل طعناً بهذه الغرامة.

ويحقق الاتحاد الأوروبي أيضاً بشأن تغييرات أجرتها أبل سابقاً للامتثال لقانون الأسواق الرقمية من خلال السماح بمتاجر تطبيقات تابعة لجهات خارجية.